تحليل سياسات تمكين المرأة

ملاحظات عامة في مسألة إعداد أوراق سياسات الرعاية الاجتماعية:

- ✓ تحتاج القيادات الإدارية والسياسية إلى تقارير بمواصفات خاصة، إذا كانت الجهة مقدمة التقرير، أو أحد العاملين أو المستشارين، يحتاج إلى رد فعل إيجابي، بصدد ما يتم طرحه من تحليل وبدائل وتوصيات للتعامل مع الموقف الإشكالي موضوع التقرير. فوقت القيادات ضيق ومزدحم بعشرات الموضوعات. والمشكلات التي يطالبون بالتدخل لحلها والتي بدورها تتراكم وتتزايد باستمرار، خاصة في ظل مركزية التعامل مع كل المشكلات التي تواجه المنظمات.

- وتحتاج عملية إعداد الورقة على قدر غير ضئيل من المهنية والحرفية، لتخرج بالكيفية الفنية التي يلزم إتباعها في إعدادها. وفي هذا السياق، فإن إعداد أوراق السياسات هذه هي من الأمور التي يمكن توصيفها بالسهل الممتنع. فهي بمثابة تقارير لا تتجاوز العشر صفحات غالباً، ولكنها تحتاج إلى كم من أوعية المعلومات قد لا يقل عما يمكن استخدامه في إعداد الجزء الأساسي من رسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراه. وتشكل المعلومات روح الورقة، فيما يشكل الاحتراف خط إعدادها، والمدخل لتحقيق الاستفادة الفعلية مما تنطوي عليه من أفكار جديدة.

- فروح أوراق السياسات، وإطارها الاحتراف في إعدادها. فتوفر المعلومات ليس كافيا في حد ذاته لإعداد أوراق السياسات، وإنما يلزم استخدام المعلومات المتاحة في مكانها وتوقيتها السليم داخل الورقة. وتوفر الاحترافية في إعداد أوراق السياسات، لا يعني القدرة على إعداد الورقة بكفاءة وفعالية، إذا لم تتوفر البيانات والمعلومات والمعرفة المطلوبة.

مكونات ورقة سياسات الرعاية الاجتماعية

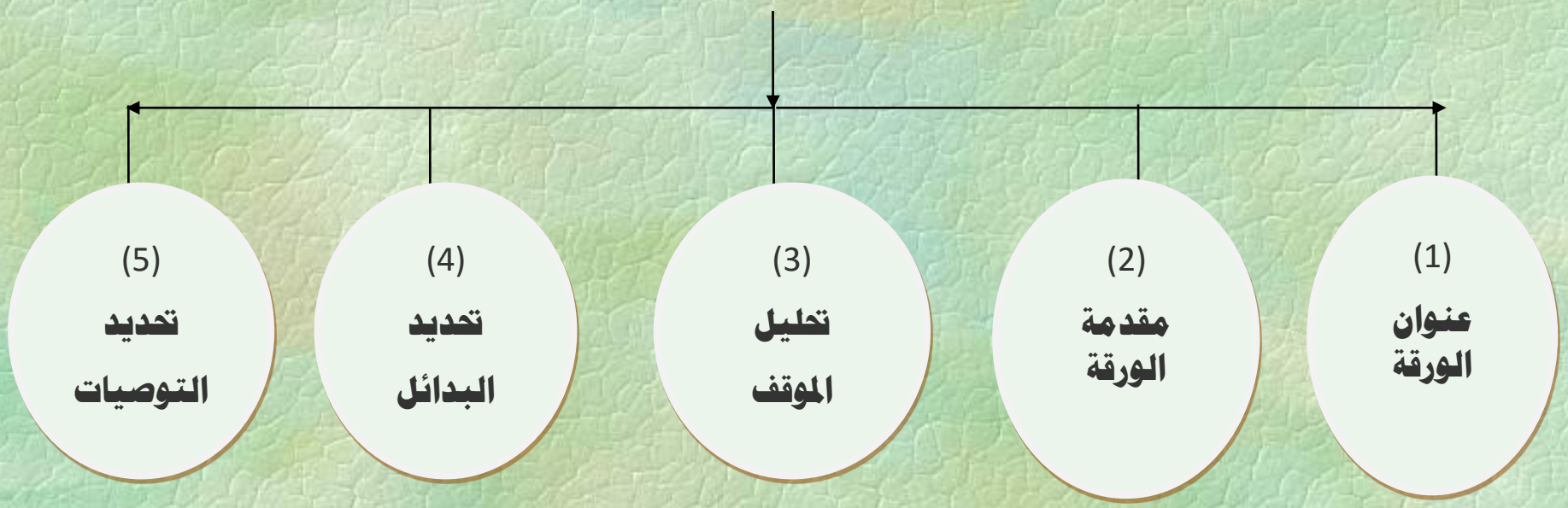

أولاً: عنوان الورقة

لا يجب أن يراعى في عنوان ورقة التحليل أن يحمل في طياته علاقة بين متغيرين، كما في حالة الأبحاث والدراسات العلمية المحكمة، أحدهما متغير مستقل والآخر تابع، ولكن يجب أن تتم صياغته على نحو إنشائي، يحفز من يرفع إليه التقرير على المضي في قراءة متأنية. ويجب أن تتوفر فيه السمات التالية:

- ✓ أن يعكس حجم المشكلة التي تتوجه الورقة لحلها.
- ✓ المباشرة، بأن يعرض للموضوع بشكل مباشر.
- ✓ البساطة.
- ✓ الوضوح.
- ✓ عدم التهويل.
- ✓ الخلو من الأخطاء اللغوية والطباعة.

ثانياً: مقدمة الورقة

يتحرى معد الورقة أن تكون المقدمة بمثابة المدخل للأجزاء الثلاثة الأساسية للورقة. ومن ثم، يحب أن تكون قصيرة، لا تتجاوز الفقرتين أو الستة أسطر، أيهما أقصر. ودور المقدمة هو الربط بين العنوان وما يليها من عناوين فرعية. ولا يتم وضع عنوان للمقدمة. ويمكن استخدام المقدمة للإشارة مثلا لتباين الرؤى في صدد المشكلة موضوع التحليل، أو تباين الآثار السلبية الناجمة عنها، أو تعدد أعراضها وتضخمها، أو انحراف نتائج سياساتها عما هو مخطط لها.. الخ.

ثالثاً: تحليل الموقف

يمكن القيام بتحليل موقف المشكلة موضع التناول من خلال التركيز على تغطية النقاط التالية، بالعرض والتحليل المتأني، وهي:

التحديد الدقيق، وحجم المشكلة.

1. أعراض المشكلة.
2. الأسباب التي أدت إلى المشكلة.
3. الآثار المختلفة للمشكلة.
4. مواقف الأطراف الفاعلة، المؤثرة والمتأثرة، وكيف أثرت وتأثرت بالمشكلة.
5. السياسات السابقة (قوانين، وقرارات/ وبرامج وخطط، ..الخ).
6. المؤشرات الإيجابية والسلبية.
7. الهدف العام المفترض إنجازه من وراء معالجة تلك المشكلة.

ويراعى أن لا تظهر هذه العناصر بذات العناوين عند تحليل الموقف، وإنما يجب أن تكون بشكل تفاعلي في سياق التحليل الدقيق.

رابعاً: تحديد البدائل

- على معد الورقة، أن يخلص من تحليل الموقف إلى ثلاثة أو أربعة بدائل محددة، مع المشكلة. وينبغي أن يقوم معد الورقة بتقييم كل بديل، لتحديد المزايا بمؤشرات، مثل "التكلفة والعائد"، أو "تقييم الأثر المتوقع"، أو "التقييم الاقتصادي"... إلخ، ويراعى ألا تكون تلك البدائل حدية، على طريقة القيام بالفعل، أو عدم إمكان التوصل لحلول مستدامة للمشكلة". وعليه أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن لا تكون البدائل المطروحة متعارضة لا تحتمل التطبيق معا، أو أن لا تكون متكاملة تحتمل التطبيق معا كمنظومة واحدة، متزامنة، أو متتالية، بعضها على المدى القريب والآخر على المدى البعيد.

خامساً: تحديد التوصيات

- يوصي معد الورقة في هذه المرحلة باختيار بديل أو أكثر للتعامل مع المشكلة، ويجب ألا تكون تلك التوصيات عبارة عن ينبغيات أو مقترحات فضفاضة، وإنما يجب أن تكون محددة وقابلة للتطبيق، منبثقة من موازنة البدائل المعروضة فعليا بالورقة. ثم يجب تحديد المعايير التي تبنى عليها التوصيات.

نموذج لورقة تحليل
سياسات تمكين المرأة

الجزء الأول/ عنوان الورقة:

- سياسات الحد من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في البلدان العربية – الواقع والبدائل.

الجزء الثاني/ المقدمة:

- تختلف رؤى المحللين لمشكلة ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث، ومناطق تركيزهم على المشكلة واهتمامهم بها، بين الجوانب: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وغيرها. وفي ذات الوقت تتفق كل الرؤى على خطورة تلك المشكلة ومدى تأثيرها على مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة.

الجزء الثالث/ تحليل الموقف:

- تمثل مشكلة ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام وبين الإناث بشكل خاص في المنطقة العربية عائقاً حقيقياً أمام العملية التنموية، حيث أنها مشكلة مركبة ومزمنة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.
- فعلى المستوى الاقتصادي: تؤثر البطالة بين الإناث على المستوى المعيشي لهن، وخصوصاً على الأسر التي تعيلها الإناث، وتؤثر كذلك على رفاهيتهن، وقدرتهن على توفير احتياجاتهن الأساسية، بالإضافة إلى احتياجات أسرهن، وكذلك تؤدي إلى ارتفاع نسب الإعالة، وتفشي ظاهرة الفقر.
- أما على المستوى الاجتماعي: فتؤدي البطالة إلى تفاقم ظاهرة التفكك الأسري، حيث يلجأ المتعطلون إلى الانعزال والانفصال عن أسرهم وجماعاتهم الاجتماعية، وينتابهم كذلك الشعور باليأس والإحباط، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق والعنف الأسري.

- لقد استفحلت مشكلة بطالة الإناث في العالم العربي لتصل إلى ما نسبته 21% في عام 2013. هذا وتبلغ النسبة بين الإناث الشابات نحو 44.7% في عام 2013.
- وتعددت الأسباب التي أدت إلى ارتفاع تلك النسب، نتيجة ارتفاع عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والأداء المتواضع للتوظيف في القطاعين الخاص والعام، والنمو النمو السكاني الكبير التي شهدته الدول العربية، وضعف إنتاج الوظائف، وضعف القدرات لدى طالبين العمل.

- هذا، وقد بذلت حكومات الدول العربية العديد من الجهود في مجال مكافحة البطالة بمعاونة العديد من المنظمات العربية المخصصة إلا أن تلك الجهود لم تفلح في محاصرة المشكلة ومعالجتها إلا بشكل محدود جداً حيث نجد أن معدل البطالة بالدول العربية كان يتراوح ما نسبته 13% في عام 1995 ليصل لنحو 12% في عام 2013، كما أن بطالة الإناث كانت قد وصلت في عام 1999 لما نسبته 37% لتعاود الارتفاع إلى 44.7% في عام 2013 بالرغم من تبني الدول العربية العدد من البرامج المتعلقة بدعم المرأة المعيلة والمشاريع الصغيرة وتشغيل المرأة.

الجزء الرابع/ تحديد البدائل:

تعدد البدائل المتاحة للتعامل مع ارتفاع معدلات البطالة، على النحو التالي:

1. صياغة مجموعة من السياسات الهادفة إلى إصلاح الاختلال الناجم عن ضعف التوائم ما بين الفرص المعروضة والمهارات المطلوبة، والتي تتركز حول "التشغيل الديناميكي"، والذي يعتمد على إعادة الإدماج عبر عمليات إعادة التدريب والتأهيل.

2. إطلاق مجموعة من البرامج والأنشطة الهادفة إلى الإدماج المهني، وذلك من خلال توفير فرص عمل مؤقتة في القطاع الحكومي، وتشجيع القطاع الخاص على التوظيف والتعيين من خلال منح الشركات بعض الحوافز الضريبية التي من شأنها أن تساعد على الإدماج في سوق العمل، وخصوصاً بين فئة الشباب قليلي الخبرة، كما أن برامج الإدماج قد تشجع فئة الشباب على سبيل المثال، الذين لديهم مؤهلات وتدريب فني "الاندماج في سوق العمل" عبر مساعدتهم في عملية تأسيس مشروعات صغيرة عبر منحهم قروض لهذا الغرض، وكذلك تأسيس صناديق تمويل الاستثمار المغامرة، ومتابعتهم من قبل الجهات المختصة لتدعيم حظوظ نجاح مشروعاتهم.

3. يعتبر النظام التعليمي أحد المحددات الرئيسية لعملية عرض العمل، فلذلك يستوجب وضع مجموعة من السياسات التي تستهدف إصلاح المنظومة التعليمية، وإعطاء التدريب الفني والتطبيقي أهمية واعتبار كبيرين في مجالات التطوير والتحسين. لما لهما من دور مهم في عملية رفع كفاءة الداخلين الجدد لسوق العمل، والمساهمة في توفير المهارات اللازمة للحصول على فرص العمل.

4. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم محددات العمالة والتشغيل، وبالتالي فإن تسريع وتيرة النمو وتوفير بيئة مواتية له قد يساهم في توفير وظائف للداخلين الجدد لسوق العمل.

الجزء الخامس/ تجديد التوصيات:

- انطلاقاً من إشكالية عمومية البديلين الأول والرابع، فإننا نوصي بالسعي الحثيث لتطبيق البديلين الثاني والثالث، دون أن يعني ذلك إغفال السعي لتطبيق البديلين الأول والرابع. فيجب أن يتم استخدام جهد تلك المؤسسات في منظمة برامج ومخططات التنمية، لا منفصلة عنها، وبشكل يحقق اتساق وتكامل التعامل مع تلك الظاهرة الخطيرة.

نشاط تدريبي رقم (6)

في ضوء ما تم تناوله في مجال إعداد ورقة سياسات تمكين المرأة، صمم نموذج ورقة لسياسات تمكين المرأة. مع مراعاة الجوانب الفنية لإعداد الورقة.

-الموضوعات المطروحة:

- ✓ ارتفاع معدلات الفقر.
- ✓ الآثار الاجتماعية المترتبة على ضعف المساواة بين المرأة والرجل.
- ✓ الآثار الاجتماعية المترتبة على تراجع مستوى الخدمات العامة المخصصة للمرأة.
- ✓ أي قضية أخرى لها علاقة بتمكين المرأة وسياساتها.